

تاریخ الارسال (16-1-2021)، تاریخ قبول النشر (2021-2-23)

* 1

د. أحمد عبدالله أحمد

اسم الباحث:

أصول الدين- الدعوة و أصول الدين-جامعة
العلوم الإسلامية العالمية-الأردن

1 اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

Drabo3mr@yahoo.com

مصطلح الغريب في كتب العلل (علل الترمذى وابن أبى حاتم نموذجاً) دراسة نقدية تطبيقية

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.1/2022/10>

الملخص:

يغلب على الغرائب الضعف، هذا هو المشهور، لكن في مواطن أخرى تطلق الغرابة ولا يراد بها التعليل وإنما بيان التفرد، فجاءت هذه الدراسة التطبيقية في كتب العلل التي هي مظان الأحاديث المنشقة حتى نقف على هذا المصطلح ومعناه عند الأئمة النقاد، فكانت النتيجة أن أطلق الترمذى الغرابة ولا يزيد التعليل بل منها أحاديث صحيحة روى بعضها شيخه البخارى في "صححه"، وكذلك أطلق أبو حاتم الغرابة على أسانيد ظاهرها الصحة. وأطلق الغرابة على أحاديث منكرة، وأخرى رجح فيها الوقف. مما يستدعي منا الانتباه وعدم اطلاق الضعف على الغرائب من أول وهلة.

كلمات مفتاحية: مصطلح ، الغريب ، العلل ، الترمذى ، ابن أبي حاتم

Title in English (The term "al-Gharib" in the books of causes (the ills of al-Tirmidhi and Ibn Abi Hatim as a model) is an applied critical study)

Abstract: The oddity is dominated by weakness. This is the well-known, but in other areas it is called strangeness and is not intended as an explanation, but rather a statement of uniqueness. He does not want the reasoning, but from them authentic hadiths, some of which were narrated by his Sheikh Al-Bukhari in his "Sahih". Abu Hatim also released the strangeness of the chain of narrators that appear to be authentic. And the strangeness of the hadiths denounced, and others in which the endowment is more likely. Which calls for our attention and not to release weakness to oddities at first glance.

Keywords: (the term, al-Gharib, al-'El, al-Tirmidhi, Ibn Abi Hatim)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُه وَنَسْتَعِينُه وَنَسْتَغْفِرُه وَنَسْتَهْدِيه وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرْرِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهُدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهَدِّدُ وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيٌ لَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَبَعْدُ:

فإن اصطلاحات علوم الحديث قد ظهرت مبكرة منذ القرن الأول تقريباً، ومنها الغريب، ويقصد به التفرد، وهذا التفرد بشكل عام يقبل من الثقة إلا إذا قامت القرائن على وجود خطأ فرداً روایته، ويغلب على الغرائب الضعف والنکارة، واستعمل بعض الأئمة الغريب في الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها، وقد وردت عبارات عن الأئمة تُحدّر منها، لكن حكم الأئمة بالغرابة على حديث هل يعني تعليل لهذا الحديث؟ وفي كتب العلل طائفة حسنة من هذه الأحاديث فلماذا أوردوها: المجرد الإخبار عن التفرد أم لردها؟ بل وهناك بعض الكتب مثل "مسند البزار" والمعجم الأوسط للطبراني خاصية بالأحاديث الغريبة وهي مصدر رئيس لهذا النوع من الأحاديث، ويرد عليها نفس السؤال الذي طرحته. فتحركت الهمة لدراسة هذا المصطلح "الغريب" في كتب العلل التي هي مطران الأحاديث المنشورة، واحتلت عل الترمذى وعل ابن أبي حاتم نموذجاً، حتى نضع لبنة في فهم هذا المصطلح فيما بعدها من الكتب، وقد بلغت عدد الأحاديث في الكتابين ستة عشر حديثاً.

مشكلة الدراسة: وهذه الدراسة تحيط على الأسئلة التالية:

- 1- من هو أول من عرّف الغريب؟
 - 2- ما هو تعريف الحديث الغريب عند المحدثين؟
 - 3- ما هو الغريب عند الترمذى في العلل الكبير؟
 - 4- ما هو الغريب عند أبي حاتم وأبي زرعة الرازىين؟
 - 5- هل بالضرورة أن يكون الغريب ضعيفاً؟ أم الغرابة حكم بالفقد، وقد يصح به الحديث؟
 - 6- في أي طبقة وقع النفرد في الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالغرابة؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1 بيان أول من عرف الغريب.
 - 2 معرفة تعريف الغريب عند المحدثين.
 - 3 معرفة معنى الغريب عند الترمذى وأبى حاتم وأبى زرعة الرازبىين.
 - 4 بيان حكم العلماء بالغرابة على الحديث هو ضعف أم حكم بالتردد.
 - 5 بيان الطبقات التى يحكم العلماء عليها بتردد الرواوه وغرابة حديثهم.

أهمية الدراسة: إن معرفة الاصطلاحات الحديثة ومعناها عند الأئمة ودراسة ذلك دراسة تطبيقية من كبار المسائل المهمة التي بحاجة إلى تتبع، ومنها مصطلح "الغريب" ومعانيه.

حدود الدراسة: هذه دراسة تطبيقية في كتابين من كتب العلل: "علل الترمذى الكبير"، وعلل ابن أبي حاتم. و كنت أتمنى أن الحق بهما علل الدارقطنى كون هذه الكتب الثلاثة هي أشهر كتب العلل لكن الأمثلة في هذا الكتاب كثيرة لا يستوعبها هذا البحث في صفحات يسيرة.

الدراسات السابقة: لم أقف في حدود اطلاعى على دراسة لغريب في كتب العلل بطريقة استقرائية لجميع الأمثلة فيها .

وقد وقفت على رسائل وأبحاث لها تعلق من بعيد بموضوع البحث منها:

1- مصطلح حسن غريب دراسة استقرائية تطبيقية في جامع الترمذى، وهي رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية عام 1995 للباحث أسامة نمر عبدالقادر.

2- دراسة تطبيقية لمصطلح(حسن صحيح غريب) عند الامام الترمذى، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي عدد 7/5/2020 للباحثين د.عزيز الرحمن مكي، ود. نقيب جان.

لكن هذه الأبحاث تختلف عن هذه الدراسة إذ لكل مصطلح مدلول ؛ فالحسن مع الغريب يختلف عن الغريب، وكذا "حسن صحيح غريب" ، فجاءت هذه الدراسة الخاصة لغريب في كتب العلل حتى تكشف عن معناه فيه، وهل يراد به التعليل أم ماذا؟

منهجية البحث: وقد استخدمت في هذا البحث المناهج التالية:

1- المنهج الاستقرائي: حيث قمت باستقراء جميع الأحاديث التي حُكم عليها بالغرابة في هذين الكتابين.

2- المنهج التحليلي: وذلك بدراسة الأحاديث وتخریجها ودراسة أسانیدها. وفي تخریج الأحاديث استفدت من تخریجات المحققين على طبعة العلل بإشراف د.سعد الحميد حيث بذلوا جهداً كبيراً جداً في ذلك، مع تتمات وزيادات مني في مواطن، وحاوت أن لا أطيل في التخریج لأن هذا ليس هدفي. ورتبت مصادر التخریج حسب وفاة أصحابها. وترجمت للرواية حسب الحاجة فإن كان ثقة متყق عليه اكتفيت بذلك، وإن احتج به الشیخان فحسبه إلا في مواطن اقتضت التفصیل أحياناً في حال الروای، وليس من هدفي جمع جميع أقوال أهل الجرح والتعديل فيه.

3- المنهج النبدي: وذلك ببيان أحوال هذه الأحاديث ونقل أقوال أهل العلم إن وجدت، ومحاولة الوصول إلى معنى الغريب عند العلماء في هذه الكتب.

خطة البحث: وجعلت هذا البحث في المباحث التالية

المبحث الأول: تعريف الغريب لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: حكم الحديث الغريب.

المبحث الثالث: الغريب في علل الترمذى.

المبحث الرابع: الغريب في علل ابن أبي حاتم.

ومن الله استمد العون وعليه التکلان، (رَبَّنَا لَا تُرْجِعُ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ. آل عمران(8)

المبحث الأول: الغريب لغة واصطلاحاً

أولاً: الغريب لغة: قال صاحب مقاييس اللغة:

(غَرْب) الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالبَاءُ أَصْلٌ صَحِيفٌ، وَكُلُّهُ غَيْرُ مُنْقَاسَةٍ لِكُلِّهَا مُتَجَانِسَةٌ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ عَلَى جِهَتِهِ مِنْ غَيْرِ طَبِيلٍ لِقِيَاسِهِ.

فَالْغَرْبُ: حَدُّ الشَّيْءِ. يُقَالُ: هَذَا غَرْبُ السَّيْفِ. وَيَقُولُونَ: كَفَفْتُ مِنْ غَرِيبِهِ، أَيْ أَكْلَلْتُ حَدَّهُ وَقُوْلُهُمْ: اسْتَغْرِبَ الرَّجُلُ، إِذَا بَالَغَ فِي الصَّحِيفِ، مُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا، كَأَنَّهُ بَلَغَ آخِرَ حَدِّ الصَّحِيفِ. وَالْغَرْبُ: الْذُلُو الْعَظِيمَةُ. وَالْغَرْبَانِ مِنَ الْعَيْنِ: مُقْدِمُهَا وَمُؤْخِرُهَا. وَغُرُوبُ الْأَشْيَانِ: مَأْوَاهَا. فَلَمَّا اغْرَوْبَ فَمَجَارِي الْعَيْنِ. قَالَ:

مَالِكُ لَا تَذَكُّرُ أُمُّ عَمْرُو ... إِلَّا لِعِينِيَكَ غُرُوبُ تَجْرِي

وَالْغَرْبُ أَيْضًا بِسُكُونِ الرَّاءِ، فِي قَوْلِهِمْ: أَتَاهُ سَهْمُ غَرْبٍ، إِذَا لَمْ يُدْرِكْ مِنْ رَمَاهُ بِهِ.

وَأَمَّا الْغَرْبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، فَيُقَالُ إِنَّ الْغَرْبَ: الرَّاوِيَةُ. وَالْغَرْبُ: مَا انصَبَّ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ الْبَلْرِ فَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ⁽¹⁾.

وجاء في المعجم الوسيط:

غرب عن وطنه غرابة وغربة: ابتعد عنه، والكلام غرابة: غمض.

أغرب: أتى الغرب وصار غريباً وارتحل وجاء بالشيء الغريب، وفي كلامه أتى بالغريب البعيد عن الفهم، وفي الأرض أمعن فيها فسافر سفراً بعيداً ويقال: رمى فأغرب أبعد المرمى.

غرب في الأرض: أمعن فيها فسافر سفراً بعيداً. والقوم ذهبوا ناحية المغرب.

اغتراب: نزح عن الوطن واحتد ونشط وفلان تزوج في غير الأقارب وفي الحديث: (اغترروا ولا تضروا)⁽²⁾.

تغرب نزح عن الوطن.

(الغريب) الرجل ليس من القوم ولا من البلد (ج) غرباء⁽³⁾.

ثانياً: الغريب اصطلاحاً:

1- أقدم من عرف الغريب من الحديث الإمام الترمذى، فقال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ: رب حديث يكون غريباً لا يُروى إلا من وجه واحد. ورب رجلٍ من الأئمة يحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه فيشتهر

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (4/420).

(2) لم يثبت من قول النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره ابن قتيبة في كتابه في غريب الحديث (3/733): أحاديث سمعت أصحاب اللغة يذكرونها ولا أعرف أصحابها. وذكره صاحب المجالسة وجواهر العلم (8/46) قال: والعَرَبُ تَقُولُ: اغْتَرِبُوا وَلَا تَضُرُوا (أي: انْكِحُوهَا فِي الْغَرَائِبِ) ؛ فَإِنَّ الْقَرَائِبَ يَصْوِينَ الْأَوْلَادَ.

(3) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط (2/647).

الحاديـث لـكثـرة مـن روـى عـنـهـ. وربـ حـديـث إـنـما يـسـتـغـرـب لـزـيـادـة تـكـون فـي الـحـديـث، وإنـما يـصـح إـذـا كـانـت الـزـيـادـة مـمـن يـعـتمـد عـلـى حـفـظـهـ. وربـ حـديـث يـرـوـى مـنـ أـوـجـهـ كـثـيرـةـ، وإنـما يـسـتـغـرـب لـحـالـ الـاسـنـادـ).⁽⁴⁾

2ـ وـنـكـر اـبـن الصـلاحـ الغـرـيبـ فـي مـقـدـمـتـهـ فـي (الـنـقـعـ الـحـادـيـ وـالـثـلـاثـونـ: مـعـرـفـةـ الـغـرـيبـ وـالـغـيـزـ مـنـ الـحـديـثـ).

رـوـيـتـا عـنـ أـبـي عـبـدـ اللـهـ بـنـ مـنـدـهـ الـحـافـظـ الـأـصـبـهـانـيـ أـنـهـ قـالـ: "الـغـرـيبـ مـنـ الـحـديـثـ كـحـديـثـ الـزـهـرـيـ وـقـادـةـ وـأـشـبـاهـهـمـا مـمـنـ الـأـئـمـةـ مـمـنـ يـجـمـعـ حـدـيـثـهـ، إـذـا اـنـقـرـدـ الرـجـلـ عـنـهـمـ بـالـحـديـثـ يـسـمـيـ غـرـيبـاـ، فـإـذـا رـوـى عـنـهـمـ رـجـلـانـ وـثـلـاثـةـ، وـاـشـتـرـكـواـ فـيـ حـدـيـثـ يـسـمـيـ عـرـيزـاـ، فـإـذـا رـوـى الـجـمـاعـةـ عـنـهـمـ حـدـيـثـاـ سـمـيـ مـشـهـورـاـ".

قـلـتـ: الـحـديـثـ الـذـي يـتـقـرـدـ بـهـ بـعـضـ الـرـوـاـةـ يـوـصـفـ بـالـغـرـيبـ، وـكـذـلـكـ الـحـديـثـ الـذـي يـتـقـرـدـ فـيـهـ بـعـضـهـمـ بـاـمـرـ لاـ يـذـكـرـهـ فـيـهـ غـيـرـهـ: إـمـاـ فـيـ مـتـنـهـ، وـإـمـاـ فـيـ إـسـنـادـهـ.

وـيـنـقـسـمـ الـغـرـيبـ أـيـضـاـ مـنـ وـجـهـ آخـرـ:
فـمـنـهـ مـاـ هـوـ (غـرـيبـ مـتـنـاـ وـإـسـنـادـ) وـهـوـ الـحـديـثـ الـذـي تـقـرـدـ بـرـوـاـيـةـ مـتـنـهـ زـاوـ وـاحـدـ.

وـمـنـهـ مـاـ هـوـ (غـرـيبـ إـسـنـادـاـ لـاـ مـتـنـاـ) كـالـحـديـثـ الـذـي مـتـنـهـ مـعـرـفـ مـرـزوـيـ عـنـ جـمـاعـةـ مـنـ الصـحـابـةـ، إـذـا تـقـرـدـ بـعـضـهـمـ بـرـوـاـيـتـهـ عـنـ صـحـابـيـ آخـرـ كـانـ غـرـيبـاـ مـنـ ذـلـكـ الـوـجـهـ مـعـ أـنـ مـتـنـهـ غـيـرـ غـرـيبـ).⁽⁵⁾

أـقـولـ: وـكـلامـ اـبـنـ الصـلاحـ بـعـدـ نـقـلـهـ لـتـعـرـيفـ اـبـنـ مـنـدـهـ هـوـ تـلـخـيـصـ وـتـوـضـيـحـ لـكـلامـ التـرمـذـيـ فـيـ الـغـرـيبـ الـذـيـ هـوـ نـوـعـانـ: غـرـيبـ مـطـلقـ وـغـرـيبـ نـسـبـيـ. وـزـادـ التـرمـذـيـ فـأـدـخـلـ الـزـيـادـةـ فـيـ الـمـتنـ فـيـ الـغـرـيبـ.

3ـ ثـمـ جـاءـ الـحـافـظـ اـبـنـ حـجـرـ فـيـ نـزـهـةـ النـظـرـ فـلـخـصـ الـأـمـرـ بـقـوـلـهـ: الـغـرـيبـ وـهـوـ: مـاـ يـتـقـرـدـ بـرـوـاـيـتـهـ شـخـصـ وـاحـدـ فـيـ أـيـ مـوـضـعـ وـقـعـ التـقـرـدـ بـهـ مـنـ السـنـدـ).
المـبـحـثـ الثـانـيـ: حـكـمـ الـحـديـثـ الـغـرـيبـ.

جـاءـ فـيـ تـدـرـيـبـ الـراـوـيـ فـيـ شـرـحـ تـقـرـيـبـ النـوـاـيـيـ: (وـيـنـقـسـمـ) أـيـ الـغـرـيبـ (إـلـىـ صـحـيـحـ) كـأـفـرـادـ الصـحـيـحـ، (وـ) إـلـىـ (غـيـرـهـ) أـيـ غـيـرـ الصـحـيـحـ (وـهـوـ الـغالـبـ) عـلـىـ الـغـرـيبـ.
قـالـ أـحـمـدـ بـنـ حـنـبلـ: لـاـ تـتـبـثـواـ هـذـهـ الـأـحـادـيـثـ الـغـرـائبـ فـإـلـهـاـ مـتـاكـيرـ، وـعـامـتـهـاـ عـنـ الصـفـقـاءـ.
وـقـالـ مـالـكـ: شـرـ الـعـلـمـ الـغـرـيبـ، وـخـيـرـ الـعـلـمـ الـظـاهـرـ الـذـيـ قـدـ رـوـاـهـ النـاسـ. وـقـالـ عـبـدـ الرـزـاقـ:
كـنـاـ نـرـىـ أـنـ غـرـيبـ الـحـديـثـ خـيـرـ فـإـذـاـ هـوـ شـرـ.

(4) التـرمـذـيـ، الجـامـعـ (254256/6).

(5) اـبـنـ الصـلاحـ، مـعـرـفـةـ أـنـوـاعـ عـلـومـ الـحـديـثـ (صـ: 270271).

(6) اـبـنـ حـجـرـ، نـزـهـةـ النـظـرـ فـيـ تـوـضـيـحـ نـخـبـةـ الـفـكـرـ (صـ: 50).

وقال ابن المبارك: **العلم الذي يحيي من هاهنا وهاهنا**: يعني المشهور، رواها البهقى في "المدخل" ⁽⁷⁾.

وروى عن الزهرى قال: حَدَثَنَا عَلَيَّ بْنُ الْحَسِنِ بِحَدِيثٍ، فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ: أَحْسَنْتَ، بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، هَذَا حَدِيثًا، قُلْتُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَدِيثَكَ بِحَدِيثٍ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، قَالَ: لَا تَقْلِنْ ذَلِكَ؛ فَأَنِيسَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَا يُعْرِفُ؛ إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا عُرِفَ وَتَوَاطَّأَ عَلَيْهِ الْأَلْسُنُ ⁽⁸⁾.

المبحث الثالث: الغريب في علل الترمذى.

1- حَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّى: حَدَثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَثَنَا فُلَيْخُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ خَارِجَةِ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ: هَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ⁽⁹⁾. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ حَسَنٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هُوَ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ⁽¹⁰⁾.

أقول: وبعد النظر في الحديث وتخريجه أسجل ما يلي:

1- الحديث رواه البزار وقال: وهذا الحديث حسن الإسناد ، ولا نعَلِمُ روى زيد بن ثابت ، عن عثمان حديثاً مُسندًا إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ وَلَا لَهُ إِسْنَادٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَّا هَذَا الإِسْنَادُ ⁽¹¹⁾.

2- وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير وعزاه للبزار وقال: وإن شدة حسن ⁽¹²⁾.

3- وهذه أحوال رواته باختصار:

سعيد بن الحارث هو ابن أبي سعيد بن المعلى، وخارجية بن زيد بن ثابت ثقان أخرج لهما البخاري ومسلم ومتقد على توثيقهما ⁽¹³⁾.

و فليح بن سليمان وإن احتاج به الشیخان إلا إن فيه كلاماً كثيراً ولذلك لخص حاله الحافظ ابن حجر في التقریب فقال: صدوق كثیر الخطأ ⁽¹⁴⁾.

وعثمان بن عمر هو ابن فارس أخرج له الشیخان كذلك ، (قال أحمد ⁽¹⁵⁾ وابن معین ⁽¹⁶⁾ وابن سعد ⁽¹⁷⁾: ثقة، وقال العجلی: ثقة ثبت في الحديث ⁽¹⁸⁾). وقال أبو حاتم: صدوق، وكان

(7) لم أجدها في المدخل المطبوع، وهو ناقص كما هو معروف، فكأنها في الجزء المفقود.

(8) السيوطي، تدريب الروي في شرح تقييف النواوي (633 / 2).

(9) الحديث رواه من هذا الوجه: البزار في مسنه، البحر الزخار 1/82(343)، والكتاني في "المنتقى من فوائد الحديث" (100).

(10) الترمذى، العلل الكبير رقم(25) (ص: 36).

(11) البزار، البحر الزخار 1/82(343).

(12) ابن حجر "التلخيص الحبير" (1/271).

(13) انظر ترجمة سعيد بن الحارث في تهذيب الكمال 10/380، وتهذيب التهذيب 4/15، وتقييف التهذيب ص 234. وترجمة خارجة بن زيد في تهذيب الكمال 8/8، وتهذيب التهذيب 3/74، وتقييف التهذيب ص 186.

(14) ابن حجر، تقييف التهذيب ص 448 ، وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 3/365.

(15) الخطيب ، تاريخ بغداد 11/281.

يحيى بن سعيد لا يرضاه⁽¹⁹⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁰⁾). وكان في ثبوت هذا عن يحيى بن سعيد نظر؛ ولذلك فإن الحافظ ابن حجر أوردها في التقريب بصيغة التمريض فقال: ثقة ، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه⁽²²⁾. وقال في هدي الساري: لم يثبت عنقطان أنه تركه⁽²³⁾.

4- رجال الحديث ثقات كلهم، وفليح احتاج به البخاري في مواطن كثيرة من صحيحه، فهو ثقة عنده، فلا يهمنا هنا كلام من تكأم فيه.

5- حكم البخاري على الحديث بأنه حسن، ويعني به الصحة. وهذا موجود في استعمال الأئمة النقاد، أي: اطلاق الحسن على الصحيح. وانظر هذا في رسالة الدكتور خالد الدريس عن الحسن⁽²⁴⁾.

6- وعثمان بن عمر الذي تفرد بهذا الحديث من طبقة صغار أتباع التابعين كما يؤخذ من تقريب التهذيب.

7- وحكم الترمذى على الحديث بالغرابة لا ينافي الصحة كما هو معلوم عند أصحاب الشأن⁽²⁵⁾.

2- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنِ ابْنِ عَبْلَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرًّا مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَشَرًّا مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ دَخَلَ الجَنَّةَ»⁽²⁶⁾.

سَأَلَتْ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ أَبِي خَالِدٍ . وَقَالَ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَلَيِّ⁽²⁷⁾ فِيهِ غَرِيبٌ أَيْضًا⁽²⁸⁾.

(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 159/6

(17) ابن سعد، الطبقات الكبرى 217/7

(18) العجلي، معرفة الثقات 129/2

(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 159/6

(20) ابن حبان، الثقات 451/8

(21) ابن حجر تهذيب التهذيب 142/7، والمزمي تهذيب الكمال 464/19

(22) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 385

(23) ابن حجر، هدي الساري (ص 463)

(24) خالد الدريس، الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية 1/182 و 394 و 426 و 430 و 702 وغيرها مواطن كثيرة.

(25) قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث ت عتر (ص: 270) ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرججة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب.

(26) أخرجه الترمذى، "الجامع" (2409)، وابن أبي عاصم في "الزهد" ص 16 و 17، وأبو يعلى، "المسند" (6200)، وابن حبان، "الصحيح" (2546)، والحاكم، "المسترك" (357)، والدارقطنى في "الأفراد" كما في أطرافه 5 / 286 وفي "العلل" 8 / 237 و 278. من طرق عن أبي خالد الأحمر

أقول:

1- حديث أبي خالد الأحمر، قال الترمذى بعد إخراجه في الجامع: "أبو حازم الذي روى عن أبي هريرة اسمه: سلمان مولى عزة الأشجعية.... وهذا حديث حسن غريب"⁽²⁹⁾. وهكذا وقع حكم الترمذى في جل طبعات الترمذى: حسن غريب. وفي طبعة الترمذى "دار الفكر" قال : حسن صحيح .

2- أما رجاله، فأبو حازم الأشجعى ثقة احتاج به الشیخان⁽³⁰⁾. ومحمد بن عجلان فيه كلام وقد ذكره الذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق" وقال: صدوق، قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ وخرج له مسلم في الشواهد⁽³¹⁾. وقال ابن حجر: صدوق⁽³²⁾. وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيّان احتاج به الشیخان لكنه متكلم فيه: (قال ابن أبي مريم، عن ابن معين: ثقة. وكذا قال ابن المديني. وقال ابن مُحرز: وسألت يحيى عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيّان فقال ليس به بأس ثقة ثقة)⁽³³⁾. وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: ليس به بأس⁽³⁴⁾. وكذا قال النسائي. وقال عباس الدوري، عن ابن معين: صدوق وليس بحجّة⁽³⁵⁾. وقال أبو هشام الرفاعي: شا أبو خالد الأحمر الثقة الامين. وقال أبو حاتم: صدوق⁽³⁶⁾. وقال الخطيب: كان سفيان يعيّب أبا خالد لزوجه مع ابراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما أمر الحديث فلم يكن يُطعن عليه فيه⁽³⁷⁾. وقال ابن عدي⁽³⁸⁾: له أحاديث صالحة وإنما أتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجّة⁽³⁹⁾. ولخص حالة الحافظ ابن حجر في التقرير: صدوق

(27) أخرجه أحمـد في "مسنـدـه" (22823)، والبخارـي في "صـحـيـحـه" (6474) و (6807)، والترمـذـي في "جامـعـه" (2408)، وأبـو يـعلـى في "مسـنـدـه" (7555)، وابـن حـبـانـي في "الصـحـيـحـ" (5701)، والطـبرـانـي في "المعـجمـ الكـبـيرـ" (5960)، والحاـكمـ في "المـسـتـدـرـكـ" (358/4). من طـرقـه عـلـيـ بنـ عـمـرـ بـهـ.

(28) الترمـذـيـ، العـلـلـ الكـبـيرـ (صـ: 332)، رقمـ (614)ـ (615).

(29) الترمـذـيـ، "الجامـعـ" (2409).

(30) ابن حـرـ، تـقـرـيـبـ التـهـذـيـبـ صـ 246.

(31) الـذـهـبـيـ، مـنـ تـكـلـمـ فـيهـ وـهـ مـوـثـقـ" (صـ: 165).

(32) ابن حـرـ، تـقـرـيـبـ التـهـذـيـبـ صـ 496.

(33) تاريخـ ابنـ معـينـ روـاـيـةـ ابنـ مـحرـزـ (1/96).

(34) في المطبوع من تاريخـ ابنـ معـينـ روـاـيـةـ الدـارـمـيـ (صـ: 129): قـلـتـ فـكـيفـ حـدـيـثـ سـلـيـمانـ بنـ حـيـّـانـ فـقـالـ ثـقـةـ.

(35) لمـ أـجـدـ فيـ تـارـيـخـ ابنـ معـينـ روـاـيـةـ الدـورـيـ المـطبـوعـ.

(36) ابنـ أـبـيـ حـاتـمـ، الجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ 4/107.

(37) الخطـيـبـ، تـارـيـخـ بـغـدـادـ 10/28.

(38) ابنـ عـدـيـ، الـكـاملـ 4/282.

(39) ابنـ حـرـ، تـهـذـيـبـ التـهـذـيـبـ (4/159).

يخطيء⁽⁴⁰⁾. فتعقبه صاحبا تحرير تقريب فقا: بل: صدوق حسن الحديث، في أقل أحواله، وهو قريب من الثقة⁽⁴¹⁾.

3- فهذا الطريق أقل أحواله أنه حسن كما قال الترمذى في الجامع فيما نقلته عنه.
4- وأبو خالد الأحمر الذى تفرد بهذا الحديث ذكره ابن حجر فى التقريب فى الطبقة الثامنة، وهم الوسطى من أتباع التابعين.

5- وحديث عمر بن علي الذى قال عنه البخارى أيضاً بأنه غريب ، رواه البخارى فى صحيحه⁽⁴²⁾.

6- وعمر بن علي الذى تفرد بالحديث ذكره الحافظ ابن حجر فى تقريبه فى الطبقة الثامنة ، وهم الوسطى من أتباع التابعين⁽⁴³⁾.

3- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامُ الْوَلِيدُ بْنُ شَجَاعَ بْنِ الْوَلِيدِ ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَىِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَاتَلُوا يَاهُ رَسُولَ اللَّهِ: مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قَالَ: «وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ»⁽⁴⁴⁾. سَأَلَتْ مُحَمَّداً عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ . قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، رَوَاهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْوَلِيدِ⁽⁴⁵⁾.
أقول:

1- الحديث رواه أيضاً الترمذى في جامعه ، وقال: هذا حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة، لا تعرفه إلا من هذا الوجه⁽⁴⁶⁾. هكذا في تحفة الأشراف وطبعه أحمد شاكر ود. بشار معروف. وفي طبعتي دار التأصيل والفكر: حسن صحيح غريب.

2- وقال الدارقطنى: تفرد به الأوزاعي عن يحيى وعن الوليد بن مسلم⁽⁴⁷⁾.

3- وقول الترمذى هنا: سألت محمدًا عن هذا الحديث فلم يعرفه. فاعله يقصد أي لم يعرفه إلا من هذا الطريق.

(40) ابن حجر، تقريب التهذيب ص250.

(41) شعيب الأنطاوط ود. بشار معروف، تحرير تقريب التهذيب (65 /2).

(42) البخارى، "ال الصحيح" (6474) و (6807).

(43) ابن حجر، تقريب التهذيب ص416.

(44) الحديث أخرجه الترمذى في "جامعه" (3609)، والأجري في "الشريعة" (946) و (947)، والفرىابي في "القدر" (14)، وابن حبان في "القلات" 1/47، والحاكم في "المستدرك" 2/609، والللاكتي في "أصول الاعتقاد" (1403)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة": 22، والبيهقي في "دلائل النبوة" 2/130، والخطيب في "تاريخ بغداد" 41/119 و6/253 . من طرق عن الوليد بن مسلم به

(45) الترمذى، العلل الكبير (684) (ص: 368).

(46) الترمذى، "الجامع" (3609).

(47) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطنى لمحمد بن طاهر المقدسي (2/364).

4- رجاله كلهم ثقات أثبات احتج بهم الشیخان.

5- ورغم ثقة رجاله إلا أنه ورد عن الإمام أحمد أنه كان يستكر هذا الطريق؛ قال المروي(48): قُلْتُ لَهُ - يعني الإمام أحمد - فَتَعْرِفُ عَنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْأَوزاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَتَى كُنْتَ نَبِيًّا؟ قَالَ: هَذَا مُنْكَرٌ هَذَا مِنْ خَطَا الْأَوزاعِيُّ هُوَ كَثِيرًا مِمَّا يُخْطِئُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ كَانَ يَقُولُ عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو الْمُهَاجِرِ(49).

وقال الإمام أحمد فيما نقله الخالل: (هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي يخطئ كثيراً عن يحيى بن أبي كثیر)(50).

6- وعلى كل حال فالذي يعنيها هنا رأي الترمذى الذى قبل الحديث وحكم عليه بالحسن.

7- والوليد بن مسلم الذى تفرد بالحديث ذكره ابن حجر في الطبقة الثامنة وهم الوسطى من أتباع التابعين.

المبحث الثالث: الغريب في علل ابن أبي حاتم(51).

الحادي الأول: وسائل أبى عن حديث؛ رواه مروان الطاطري ، عن أبى إسحاق الفزاري ، عن موسى بن أبى عائشة ، عن أنس ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، آتاه توضأ وخلل لحيته ، وقال : بهذا أمرني ربى عز وجل .

فقال أبى : هذا غير محفوظ ؛ وحدثنا أحمد بن يوئس ، عن الحسن بن صالح ، عن موسى بن أبى عائشة ، عن رجل ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس ، عن النبى صلى الله عليه وسلم(52).

(48) هو الإمام، القددوة، الفقيه، المحدث شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروي، تزيين بغداد، وصاحب الإمام أحمد. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (173 /13).

(49) المروي، العلل (262).

(50) الخالل، "المنتخب من العلل" (93).

(51) ملاحظه هامة جداً: استفدت في تخریج الأحادیث التي في هذا المبحث في علل ابن أبي حاتم من تخریجات طبعة العلل باشراف الدكتور سعد الحميد، وهي من اروع الطبعات وأهاها ، وقد جهدت أن أزيد على تخریجاتهم فلم أغير على مصادر لم يذکروها إلا في القليل النادر.

وفي طبعتهم احالات ونقولات من كتب العلل وغيرها استفدت منها أيضاً. فاقتضى مني التنويه من باب امانة العلم. وملاحظة هامة أخرى أني اعتمدت في تراجم أسانيد هذه الروایات على كلام أبى حاتم وأبى زرعة في الرجال التي نقلها عنهم عبد الرحمن بن أبى حاتم في كتابه الشهير "الجرح والتعديل" حتى نتوصل إلى حكم الحديث عندهما بناءً على ذلك.

(52) أخرجه ابن أبى شيبة في المصنف (ج8/ص422)، من طريق حسن بن صالح به. بدون ذكر زيادة: "بِهَذَا أَمْرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ".

قال أبى : هذا الصَّحِيحُ ، وَكُنَا نَظَنُ أَنَّ ذَلِكَ غَرِيبٌ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَنَا عِلْمُهُ : تَرْكُ مِنِ الإِسْنادِ نَفْسِينِ ، وَجَعَلَ مُوسَى ، عَنْ أَنْسٍ⁽⁵³⁾.
أقول:

1-طريق مروان الطاطري أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح⁽⁵⁴⁾. وذلك جرياً على ظاهر إسناده. وقال الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة: رجالة ثقات، إلا أئمه مُنْقَطِعٌ، فقد قال أبُنْ أَبِي حَاتِمٍ فِي (الْعِلْلَ) ... ونكر كلامه⁽⁵⁵⁾.

2-طريق مروان رجاله ثقات لولا العلة التي ذكرها أبو حاتم من وجود إسناد آخر أظهر عورته.

3-وصف أبو حاتم طريق مروان الطاطري الذي ظاهره الصحة بقوله: وكنا نظن أن ذاك غريب، ويريد بالغرابة القوة كما هو واضح.

4-مروان الطاطري الذي تفرد بالحديث من الطبقة التاسعة كما في تقريب التهذيب⁽⁵⁶⁾، وهم صغار أتباع التابعين.

ال الحديث الثاني: وسائل أبى ، وأبا زُرعة ، عن حديث ؛ رواه زُهيرُ بْنُ عَبَادٍ ، عن حفصِ بنِ ميسرة ، عنِ ابنِ عَجلَانَ ، عنِ أَبِيهِ ، عنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلِ الْإِمَامِ كَأَنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ⁽⁵⁷⁾.

قال أبى : هذا خطأً ، كُنَا نَظَنُ أَنَّهُ غَرِيبٌ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَنَا عِلْمُهُ.

فَلَمَّا : وَمَا عِلْمُهُ؟ قال : حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ الْعَبْدِيُّ وَإِيَّاكَ عَنِ ابْنِ عُيُّونَةَ ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو ، عَنْ مَلِيْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوْقُوفًا⁽⁵⁸⁾.

قال ابُنْ عُيُّونَةَ : فَقَدِمْ عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو ، فَأَتَيْنَاهُ فَسَأَلْنَاهُ فَحَدَّثَنِي عَنْ مَلِيْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوْقُوفًا.

وقال أبُو زُرعةَ : هذا خطأً إنما هو عنِ ابنِ عَجْلَانَ ، عنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرُو ، عنِ مَلِيْحِ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوْقُوفًا.

(53) ابن أبى حاتم، علل الحديث (40 /1)(84).

(54) الحاكم في "المستدرك" 250/1(530).

(55) ابن حجر، إتحاف المهرة (2/350).

(56) ابن حجر، تقريب التهذيب ص526.

(57) أخرجه من هذا الطريق تمام في "فوائد" 1/99(226) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" 6/276(362).

(58) أخرجه من هذا الطريق عبد الرزاق في "المصنف" 3753 ، والحميدي في "مسنده" 1019 . قال الحميدي: «وقد كان سفيان ربيماً رفعه وربما لم يرفعه» .

ورواه مالك في "الموطأ" 1/92(7145) وابن أبى شيبة في "المصنف" من طريق محمد بن عمرو بمثله موقعاً.

قال أبى : فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه ، عن أبي هريرة لم يُحَدِّث : عن محمد بن عمرو ، عن مليح ، عن أبي هريرة⁽⁵⁹⁾.
أقول :

1- حكم أبو حاتم على طريق زهير بن عباد ، عن حفص بن ميسرة ، عن ابن عجلان ،
عن أبيه ، عن أبي هريرة، فقال: كنا نظنه أنه غريب.

2- وإليك ترجمة رجاله :

زهير بن عباد قال ابن أبي حاتم : سُئل أبي عنه فقال: أصله كوفي، ثقة⁽⁶⁰⁾.
حفص بن ميسرة قال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عن حفص بن ميسرة فقال: صالح الحديث.
وقال: سُئل أبو زرعة عن حفص بن ميسرة فقال: لا بأس به⁽⁶¹⁾.

ومحمد بن عجلان، قال ابن أبي حاتم: سالت أبي عن محمد بن عجلان فقال: ثقة.
وقال: سمعت أبا زرعة يقول: محمد بن عجلان من الثقات⁽⁶²⁾.

وأبوه عجلان ترجمة ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فقال: عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشى والد محمد بن عجلان، سمع أبا هريرة وفاطمة بنت عتبة، روى عنه بکير بن عبد الله بن الأشج، وابنه محمد بن عجلان سمعت أبي يقول ذلك⁽⁶³⁾. وقال الميموني: سمعته يقول (يعنى أحمد بن حنبل) : ابن عجلان ثقة، وأبوه صالح الحديث، لقى أبا هريرة⁽⁶⁴⁾. قال النسائي: لا بأس به⁽⁶⁵⁾. وعجلان أخرج له مسلم، وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به⁽⁶⁶⁾.

3- فهذا إسناد قوي ، وهذا ما يريده أبو حاتم من قوله: كنا نظنه أنه غريب.

4- ثم بين أبو حاتم علته، وليس هذا مجال بحثا، وإنما نبحث في معنى قول أبي حاتم:
غريب.

(59) ابن أبي حاتم ، علل الحديث (1/83)(223).

(60) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/591).

(61) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (3/187).

(62) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (8/50).

(63) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (7/18).

(64) الميموني، سؤالات الميموني لأحمد بن حنبل (508).

(65) ابن حجر، تهذيب التهذيب (7/162).

(66) ابن حجر، تقريب التهذيب ص387.

الحاديـث الثالـث: وسـأـلـت أـبـي عـن حـدـيـث ، رـوـاه مـحـمـد بـن سـلـيـمان الـأـصـبـهـانـي ، عـن سـهـيل بـن أـبـي صـالـح ، عـن أـبـي هـرـيـة ، عـن النـبـي صـلـى الله عـلـيـه وـسـلـمـ ، أـنـه كـان يـصـلـي فـي الـيـوـم وـالـلـيـلـة اـثـنـي عـشـر رـكـعـة⁽⁶⁷⁾.

فـقـالـ أـبـي : هـذـا خـطـأ ، رـوـاه سـهـيل عـن أـبـي إـسـحـاق ، عـن المـسـيـب بـن رـافـع ، عـن عـمـرو بـن أـوس ، عـن عـنـبـسـة ، عـن أـمـ حـبـيـبة ، عـن النـبـي صـلـى الله عـلـيـه وـسـلـمـ⁽⁶⁸⁾.

وـقـالـ أـبـي : كـنـتـ مـعـجـبا بـهـذـا الـحـدـيـث ، وـكـنـتـ أـرـى أـنـه غـرـيب ، حـتـى رـأـيـتـ سـهـيل ، عـن أـبـي إـسـحـاق ، عـن المـسـيـب ، عـن عـمـرو بـن أـوس ، عـن عـنـبـسـة ، عـن أـمـ حـبـيـبة ، عـن النـبـي صـلـى الله عـلـيـه وـسـلـمـ ، فـعـلـمـتـ أـنـ ذـاك لـزـمـ الطـرـيق⁽⁶⁹⁾.

أـقـولـ :

1- طـرـيقـ مـحـمـدـ بـنـ سـلـيـمانـ الـأـصـبـهـانـيـ، قـالـ النـسـائـيـ: «هـذـا خـطـأـ، وـمـحـمـدـ بـنـ سـلـيـمانـ ضـعـيفـ، هـوـ اـبـنـ الـأـصـبـهـانـيـ»⁽⁷⁰⁾.

وـقـالـ اـبـنـ عـدـيـ: «وـهـذـا أـخـطـأـ فـيـهـ اـبـنـ الـأـصـبـهـانـيـ حـيـثـ قـالـ: عـنـ سـهـيلـ، عـنـ أـبـيـهـ، عـنـ أـبـيـ هـرـيـةـ، وـكـانـ هـذـا طـرـيقـ أـسـهـلـ عـلـيـهـ؛ إـنـمـا رـوـىـ هـذـا سـهـيلـ، عـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ، عـنـ عـنـبـسـةـ بـنـ أـبـيـ سـفـيـانـ، عـنـ أـمـ حـبـيـبةـ»⁽⁷¹⁾.

(67) أـخـرـجـهـ مـنـ هـذـا طـرـيقـ: اـبـنـ أـبـيـ شـيـبـةـ فـيـ "الـمـصـنـفـ" (5981) ، وـالـبـخـارـيـ فـيـ "التـارـيـخـ الـكـبـيرـ" (37/7) تـعـلـيـقاـ، وـالـنـسـائـيـ فـيـ "سـنـنـهـ" (1811) ، وـابـنـ مـاجـهـ فـيـ "سـنـنـهـ" (1142) ، وـالـبـلـازـارـ فـيـ "مـسـنـدـهـ" ، وـابـنـ عـدـيـ فـيـ "الـكـامـلـ" (229/6) ، وـالـطـبـرـانـيـ فـيـ "الـمـعـجمـ الـأـوـسـطـ" (524). قـالـ الطـبـرـانـيـ: "لـمـ يـرـوـ هـذـا الـحـدـيـثـ عـنـ سـهـيلـ، عـنـ أـبـيـهـ، عـنـ أـبـيـ هـرـيـةـ إـلـا مـحـمـدـ بـنـ سـلـيـمانـ الـأـصـبـهـانـيـ" وـرـوـاهـ سـفـيـانـ التـقـيـ، عـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ وـفـلـيـحـ بـنـ سـلـيـمانـ، عـنـ سـهـيلـ، عـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ: عـنـ الـمـسـيـبـ بـنـ رـافـعـ، عـنـ عـنـبـسـةـ بـنـ أـبـيـ سـفـيـانـ، عـنـ أـمـ حـبـيـبةـ".

وـقـالـ الدـارـقـطـنـيـ فـيـ "الـعـلـلـ" (1500 رقمـ 184/8) : «يـرـوـيـهـ سـهـيلـ بـنـ أـبـيـ صـالـحـ، وـاـخـتـلـفـ عـنـهـ؛ فـرـوـاهـ مـحـمـدـ بـنـ سـلـيـمانـ الـأـصـبـهـانـيـ وـأـبـوـبـنـ سـيـارـ، عـنـ سـهـيلـ بـنـ أـبـيـ صـالـحـ، عـنـ أـبـيـهـ، عـنـ أـبـيـ هـرـيـةـ، عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، وـوـهـمـاـ فـيـهـ. وـرـوـاهـ فـلـيـحـ بـنـ سـلـيـمانـ، عـنـ سـهـيلـ، عـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ السـبـيـعـيـ، عـنـ الـمـسـيـبـ بـنـ رـافـعـ، عـنـ عـنـبـسـةـ اـبـنـ أـبـيـ سـفـيـانـ، عـنـ أـمـ حـبـيـبةـ، وـقـولـ فـلـيـحـ أـشـبـهـ بـالـصـوـابـ».

(68) رـوـاهـ النـسـائـيـ فـيـ "سـنـنـهـ" (1802) ، وـابـنـ خـزـيـمـةـ فـيـ "صـحـيـحـهـ" (1189) منـ طـرـيقـ فـلـيـحـ بـنـ سـلـيـمانـ، عـنـ سـهـيلـ، عـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ، عـنـ الـمـسـيـبـ بـنـ رـافـعـ، عـنـ عـنـبـسـةـ، عـنـ أـمـ حـبـيـبةـ، بـهـ. قـالـ النـسـائـيـ: «فـلـيـحـ بـنـ سـلـيـمانـ لـيـسـ بـالـقـوـيـ» .

وـرـوـاهـ إـسـحـاقـ بـنـ رـاهـوـيـهـ فـيـ "مـسـنـدـهـ" (2042) ، وـالـبـخـارـيـ فـيـ "التـارـيـخـ الـكـبـيرـ" (37/7) تـعـلـيـقاـ" ، وـالـتـرـمـذـيـ فـيـ "جـامـعـهـ" (415) ، وـالـنـسـائـيـ فـيـ الـكـبـرـيـ (1803)، وـالـطـبـرـانـيـ فـيـ "الـكـبـيرـ" (435 رقمـ 231/23)، وـالـخـطـيـبـ فـيـ "تـارـيـخـهـ"

(81/5) مـنـ طـرـقـ عـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ، عـنـ الـمـسـيـبـ، عـنـ عـنـبـسـةـ، عـنـ أـمـ حـبـيـبةـ.

(69) اـبـنـ أـبـيـ حـاتـمـ، عـلـلـ الـحـدـيـثـ (106) (288).

(70) النـسـائـيـ، المـجـتـبـيـ 264/3.

(71) اـبـنـ عـدـيـ، الـكـامـلـ 464/7.

كـذا عـبـارـةـ اـبـنـ عـدـيـ، وـصـوـابـهـ: «إـنـمـا رـوـىـ هـذـا سـهـيلـ، عـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ، عـنـ الـمـسـيـبـ بـنـ رـافـعـ، عـنـ عـمـروـ بـنـ أـوسـ، عـنـ عـنـبـسـةـ بـنـ أـبـيـ سـفـيـانـ، عـنـ أـمـ حـبـيـبةـ» .

2- محمد بن سليمان الأصبهاني ترجمه ابن أبي حاتم وقال: سألت أبي عنه، فقال: لا يأس به يكتب حدثه ولا يحتاج به⁽⁷²⁾.

3- قول أبي حاتم عن طريق ابن الأصبهاني: كنت معجبًا بهذا الحديث ، وكنت أرى أنه غريب. كأنه كان يراه محفوظاً من طريقه ثم بانت له علته.

الحديث الرابع: وسألت أبي عن حدث؛ رواه خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن عياض بن عبد الله بن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فقرأ : {ص} فسجد وسجنا معه ، وقرأها مرة أخرى وتهيأنا للسجود⁽⁷³⁾.

فقال أبي : كنت أظن أن هذا حدث غريب ، حتى رأيت من رواية عمرو بن الحارث ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن عياض بن عبد الله ، عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁷⁴⁾.
أقول:

1- الحديث قال عنه الأئمة ما يلي:

قال الحاكم: وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه⁽⁷⁵⁾.
وقال البيهقي: هذا حديث حسن الإسناد صحيح⁽⁷⁶⁾.

قال المؤوي في "الخلاصة": سنده صحيح على شرط البخاري⁽⁷⁸⁾.

(72) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/268)

(73) أخرجه من هذا الطريق: الدارمي في "مسنده" (1507 و 1595)، وابن خزيمة في "صححه" (1455 و 1795)، وابن حبان في "صححه" (2799)، والدارقطني في "السنن" (408/1)، والحاكم في "المستدرك" (284/1)، وعنه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (252/3) وفي السنن الكبرى 2/318.

(74) الرواية بذكر اسحاق لم أقف عليها وكذلك محققوا عل ابن أبي حاتم، والحديث أخرجه ابن وهب في جامعه (365)، وأبو داود في السنن (2/553) (1410)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" /1 361، وابن حبان (2765)، والحاكم في "المستدرك" /2 431 432، والبيهقي /2 318 من طريق ابن وهب، ليس فيه اسحاق . وكأن ابن خزيمة يوافق أبا حاتم على هذه العلة فقال 705/1: باب التزول عن المتنبِّر لِلسُّجُودِ إِذَا قَرَأَ الْخَاطِبَ السُّجْدَةَ عَلَى الْمُتَنَبِّرِ، إِنْ صَحَّ الْحَبْرُ، فَإِنَّ فِي القلبِ مِنْ هَذَا الإِسْنَادِ، لَأَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ ابْنِ وَهْبٍ أَدْخَلَ بَيْنَ ابْنِ أَبِي هَلَالٍ وَبَيْنَ عِيَاضَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْحَبْرِ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ. رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، وَلَسْنُ أَرْبَيِ الرَّوَايَةِ عَنْ ابْنِ أَبِي فَرْوَةَ هَذَا.

ثم قال 869/2: «أدخل بعض أصحاب ابن وهب، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، في هذا الإسناد إسحاق بن عبد الله [بن] أبي فروة بين سعيد بن أبي هلال وبين عياض. وإسحاق من لا يحتاج أصحابنا بحديه، وأحسب أنه غلط في إدخاله إسحاق ابن عبد الله في هذا الإسناد»

(75) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/411)(147).

(76) الحاكم، المستدرك 1/284.

(77) البيهقي، السنن الكبرى 2/318.

(78) الزيلعي ، نصب الراية 2/50.

2-فلا إسناد رجاله ثقات ، وهذا معنى قول أبي حاتم: كُنْتُ أَطْنَأْ أَنَّ هَذَا حِدْيَثٌ غَرِيبٌ ، أي صحيح قوي، لكن ظهرت له علته. وقد خالفه جمّع من أهل العلم ، ممن نقلت أقوالهم، فقبلوا الحديث ولم ينفقو لعلته. وهذا ليس مجال البحث، وإنما بحثا في معنى الغرابة عند أبي حاتم.

الحديث الخامس: وسمِعْتُ أَبِيهِ ، وذَكَرَ حِدْيَثَ صَفَوَانَ ، عَنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِيهِ صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ هُرِيْرَةَ ، عَنِ التَّبِيِّنِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلِكِنْ جِهَادٌ ، وَنِتَيْةٌ ، وَإِذَا اسْتَثْرِثُمْ فَانْفَرُوا⁽⁷⁹⁾.
قال أَبِيهِ : هَذَا خَطَأً.

قال أَبِيهِ : كَانَ صَفَوَانُ رُبَّمَا يَرْوِيهِ ، فَيَقُولُ : عَنْ أَبِيهِ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ التَّبِيِّنِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁸⁰⁾؛ وَيَرْوِيهِ شَيْبَانُ ، فَيَضْطَرِبُ فِيهِ ، مَرَّةً يَقُولُ : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَحِيَّا يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ هُرِيْرَةَ ، عَنِ التَّبِيِّنِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ الْأَعْمَشُ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ طَاؤِسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ التَّبِيِّنِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁸¹⁾.

قال أَبِيهِ : وَيُظْنُ قَوْمٌ أَنَّ حِدْيَثَ الْوَلِيدِ غَرِيبٌ⁽⁸²⁾.
أَقُولُ :

1-طريق صفوان عن الوليد الذي قال عنه أبو حاتم: ويظنّ قوم أنّ حديث الوليد غريب.
هذه ترجمة رجاله:

صفوان هو ابن صالح الدمشقي المؤذن، قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي وأبو زرعة،
سئل أبي عنه فقال: صدوق⁽⁸³⁾.

والوليد بن مسلم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن الوليد بن مسلم فقال: صالح
الحديث⁽⁸⁴⁾.

(79) من هذا الطريق بذكر أبي هريرة لم أجده. وانظر ما يأتي.

(80) أخرجه الطبراني في "الكبير" (339/10) رقم 10844 من طريق صفوان به. وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (261) وأبو يعلى في "معجمه" (79)، وابن حبان في "صحيحه" (4592) والقضاعي في "مسند الشهاب" (846) من طرق عن الوليد بن مسلم عن شيبان به.

(81) من طريق الأعمش عن مجاهد لم أجده. وأخرجه البخاري (1834)، ومسلم (1353)، وبشير الحديث (1863)، وأبو داود (2480)، والترمذى (1590)، والنسيائى (4170) من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد به.

(82) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/301).

(83) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/425).

(84) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (9/17).

وشيبان هو ابن عبد الرحمن النحوي، قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: شيبان النحوي كوفي حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتاج به⁽⁸⁵⁾.

والأعمش هو الإمام المعروف سليمان بن مهران ، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: الأعمش ثقة يحتاج بحديثه. وقال: سمعت أبو زرعة يقول: سليمان الأعمش إمام⁽⁸⁶⁾.

وأبو صالح هو ذكوان السمان ،قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أبو صالح ذكوان صالح الحديث يحتاج بحديثه. وقال: سئل أبو زرعة عن أبي صالح السمان ذكوان فقال: مديني ثقة مستقيم الحديث⁽⁸⁷⁾.

2- فـالإسناد ظاهره قوي، وهذا ما يريده أبو حاتم بالغرابة هنا عند البعض، ولكن رد عليهم بأن فيه اضطراباً في اسناده.

الحديث السادس: وسألت أبي عن خالدٍ أبي الهيثم المدائني. فقال أبي : جاءني سعيد البرذعي ، فقال: حدثنا أبو مسعود بنُ الْفَرَاتِ ، عن خالدٍ ، عن بكرِ بنِ مُضرٍ ، عن راشدٍ بنِ أبِي سكنا ، عن معاوية ، عن الشبّي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا تزال طائفةٌ من أمتى⁽⁸⁸⁾.

قال أبي : فأنكرت ذلك وأنكره أبو زرعة ، وجعلوا يقولون : هو غريب.

فقلت : لم يرو خالدٌ عن بكرِ بنِ مُضرٍ شيئاً.

فقيل لأبي زرعة : من خالدٌ هذا ؟

قال : لا أدري من هو ، وأعلم أنَّ الحديث منكرٌ.

فقلت أنا : هو خالدٌ المدائني.

فقيل لأبي زرعة ، فقال : صدق ، يُشَبِّهُ أن يُكُون مِنْ حَدِيثِ خالدٍ ، ولم يُكُنْ أَبُو مسعودٍ بينَ لَهُمْ مِنْ خالدٌ هَذَا لِكَيْ يَحْسُبُونَا أَنَّهُ غَرِيبٌ⁽⁸⁹⁾.

أقول:

1- إليك ترجمة رجال هذا الإسناد:

سعيد البرذعي إمام كبير، قال الذبي: البرذعي أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الإمام، الحافظ، أبو عثمان رحال، جوال، مصنف⁽⁹⁰⁾.

(85) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (4/356).

(86) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (4/147).

(87) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (3/451).

(88) لم أقف على هذا الطريق، وكذلك محقق العلل.

(89) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/322)(964).

(90) الذهبي، سير أعلام النبلاء (14/77).

أبو مسعود بن الفرات هو أحمد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: يُعد في الرَّازِيْبَن (91). وقال الحافظ في التَّقْرِيب: نزيل أصبهان ثقة حافظ تُكلِّم فيه بلا مستند (92).

بكر بن مضر، قال ابن أبي حاتم: سئل أبو بكر عن بكر بن مضر فقال: ثقة (93).

وراشد بن أبي سكنا ترجمة ابن أبي حاتم وسكت عنه (94). وقال الذهبي: وَثَقَةُ أَحْمَدُ الْعَجْلَى (95). وذكره ابن حبان في الثقات (96). وترجمة ابن عساكر وقال: وكان مقدماً عند عمر بن عبد العزيز (97).

2- فمن ظن الإسناد غريباً يزيد أنه قوي؛ لأن ظاهر الإسناد ثقات، وخفى عليه أمر خالد هذا وهو المدائني، وخالد هذا ترجمة ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (قال أحمد بن حنبل: خالد بن القاسم يزيد في الإسناد. قال إسحاق بن راهويه: كان كذلكاً. سئل يحيى بن معين عن خالد المدائني فقال: كان يزيد في الأحاديث الرجال يوصلها لتصير مسندة. سألت أبي عن خالد بن القاسم المدائني فقال: متروك الحديث. سئل أبو زرعة عن خالد بن القاسم المدائني فقال: هو كذاب) (98).

3- ففطن أبو حاتم وأبو زرعة لخالد هذا فاستكروا الحديث. أما الآخرون فاغتروا بظاهره وبثقة رجاله وقالوا: غريب. أي قوي.

الحديث السابع: وسائلُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رواه إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي شِيبَانَ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَيسِرَةَ بْنِ حَلْبِسٍ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوَالَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ يَجِدُونَ أَجْنَادًا (99). قال : هُوَ صَحِيحٌ حَسْنٌ غَرِيبٌ (100).

أقول:

(91) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 67/2.

(92) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 83.

(93) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (393 /2).

(94) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 484/3.

(95) الذهبي ، تاريخ الإسلام (3/233). ولم أجده في ثقات العجمي المطبوع.

(96) ابن حبان، الثقات 4/233.

(97) ابن عساكر، تاريخ دمشق (17/456).

(98) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/347).

(99) أخرجه البزار في مسنه (4144) والطبراني في مسند الشاميين (2217) وابن عساكر في تاريخ دمشق 1/71 كلهم من طريق سليمان بن عتبة عن يونس به

وقال البزار : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ هَذَا ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ أَبِي الدَّرْدَاءِ نَحْنُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ لِجَلَالِتِهِ وَحُسْنِ إِسْنَادِهِ.

(100) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/337).

1-الْحَدِيثُ قَالَ عَنْهُ النَّوْوِيُّ: (حَدِيثُ حَسَنٍ مُشَهُورٍ)⁽¹⁰¹⁾. وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ)⁽¹⁰²⁾.

2-حَكَمَ أَبُو حَاتَمَ عَلَى الْحَدِيثِ "صَحِيحُ حَسَنٍ"، مَا يَدْلِي عَلَى أَنَّ مَصْطَلِحَ "حَسَنٌ صَحِيقٌ" الَّذِي اشْتَهَرَ بِهِ التَّرمِذِيُّ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْأَئْمَةُ كَذَلِكَ⁽¹⁰³⁾. لَكِنَّهُ هُوَ الَّذِي أَكْثَرَ مِنْ اسْتَعْمَالِهِ وَاصْبَحَ عَلَمًا عَلَيْهِ.

3-الْغَرَابَةُ لَا تَنَافِي الصَّحَّةُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

4-الَّذِي تَفَرَّدَ بِالْحَدِيثِ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي شِيبَانَ وَهُوَ مِنْ أَتَبَاعِ التَّابِعِينَ، كَمَا فِي الثِّقَاتِ لَابْنِ حِبَانَ⁽¹⁰⁴⁾.

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ: وَسَأَلَتْ أُبِي ، وَأَبَا زُرْعَةَ ، عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَاعِ ، عَنْ حَمَادَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، وَعَكْرِمَةَ ، عَنْ أُبِي هُرِيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَةً أَنْ يَضْعُ خَشْبَةً

الْحَدِيثُ⁽¹⁰⁵⁾.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ ، عَنْ حَمَادَ بْنِ زَيْدٍ لَمْ يَذْكُرُوا : ابْنَ سِيرِينَ ، عَنْ أُبِي هُرِيْرَةَ⁽¹⁰⁶⁾ ، وَهُوَ الصَّحِيقُ ، وَأَحَسَبَ الْوَهْمَ مِنْ ابْنِ الطَّبَاعِ.

قَالَ أُبِي : رَوَاهُ وُهَيْبٌ ، وَابْنُ غَلَيْةَ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، فَقَالُوا : عَنْ أَيُوبَ ، عَنْ عَكْرِمَةَ ، عَنْ أُبِي هُرِيْرَةَ⁽¹⁰⁷⁾ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَذْكُرُونَ ابْنَ سِيرِينَ.

قَالَ أُبِي : إِنَّ كَانَ حَدِيثُ ابْنِ الطَّبَاعِ مَحْفُوظًا ، فَهُوَ غَرِيبٌ ، وَأَحَسَبَ غَيْرَ ابْنِ الطَّبَاعِ قَدْ رَوَاهُ عَنْ حَمَادٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ سِيرِينَ⁽¹⁰⁸⁾.

أَقُولُ:

1-طَرِيقُ ابْنِ الطَّبَاعِ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ مُشَاهِيرٌ مَعْرُوفُونَ، بَقِيَ النَّظَرُ فِي حَالِ ابْنِ الطَّبَاعِ هَذَا، وَقَدْ تَرَجَّمَهُ ابْنُ أُبِي حَاتَمَ وَقَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرُ الْأَشْرَمَ: قِيلَ لِأُبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ:

(101) النَّوْوِيُّ، "الإِرْشَادُ" (ص 251).

(102) السَّخَاوِيُّ، "الْبَلْدَانِيَّاتُ" (ص 586).

(103) مِنْ هُؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ اسْتَخْدَمُوا هَذَا الْمَصْطَلِحَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ، اَنْظُرْ، التَّرمِذِيُّ، الْجَامِعُ بَعْدَ حَدِيثٍ (128).

(104) ابْنُ حِيَانَ، الثِّقَاتُ 57/8.

(105) رَوَيْتُهُ أَخْرَجَهَا الدَّارِقَطْنِيُّ فِي "الْأَفْرَادَ" كَمَا فِي أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ 2/325 (5445)، وَقَالَ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَيُوبٍ عَنْهُ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَاعِ، عَنْ حَمَادَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُوبٍ».

(106) رَوَاهُ الْبَزَارُ فِي مَسْنَدِهِ (8786) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ حَمَادَ بْنِهِ.

(107) أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقَ: أَحْمَدُ فِي "مَسْنَدِهِ" (230/2) رَقْمُ 7154 وَالْحَمِيدِيُّ فِي "مَسْنَدِهِ" (1108)، وَالْبَخَارِيُّ فِي "صَحِيقَهِ" (5627)، الْبَيْهَقِيُّ فِي "السَّنْنِ الْكَبْرِيِّ" (69/6).

(108) ابْنُ أُبِي حَاتَمَ، عَلَلُ الْحَدِيثِ (1401)/ (466/1).

محمد بن عيسى الطباع؟ فقال: إنه عالم فهم. سمعت أبي يقول: حدثنا ابن الطباع الثقة المأمون، ما رأيت من المحدثين احفظ للأبواب منه. سُئل أبو عبد الله عن محمد بن عيسى بن الطباع؟ فقال ثقة مبرر (109).

2-قول أبي حاتم: إنَّ كَانَ حَدِيثُ ابْنِ الطَّبَاعِ مَحْفُوظًا ، فَهُوَ غَرِيبٌ. يزيد صحيحاً، كما هو واضح من عبارته.

الحديث التاسع: وَسَأَلَتْ أُبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمِ الْقَسْمَلِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ أُبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : خُذُوا جُنَاحَكُمْ ، قَالُوا : مِنْ عَذْوَهُ حَضَرَ قَالَ : لَا. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ (110).

قال أبو عبد الله: كُنَّا نَرَى أَنَّ هَذَا غَرِيبٌ ، كَانَ حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو عُمَرَ الْحَوْضَيُّ ، حَتَّى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، عَنْ فُضَيْلِ يَعْنِي ابْنِ عِيَاضٍ ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ ، وَبَيْنَ عَوْرَتَهُ وَحَدِيثِ فُضَيْلٍ أَشْبَهُ (111). (112).

أقول:

1-طريق عبدالعزيز القسملي قال الحكم بعد إخراجه: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيقٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُحَرِّجَهُ). وعبدالعزيز ترجمه ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي عن عبد العزيز بن مسلم فقال: صالح الحديث ثقة (113).

وسعيد المقربي، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعيد المقربي صدوق. وقال: سئل أبو زرعة عن سعيد المقربي فقال: مدینی ثقة (114).

ومحمد بن عجلان تقدم (115).

(109) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3839 / 8)

(110) أخرجه من هذا الطريق: العقيلي في "الضعفاء" (18 / 3)، والطبراني في "الأوسط" (4027)، وفي "الصغرى" (407)، وفي "الدعاء" (1682)، والحاكم في المستدرك (1985)، والبيهقي في "الشعب" (598)، وفي "الدعوات الكبير" (111).

(111) قال الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8 / 155): يرويه محمد بن عجلان، واختلف عنده، فرواه عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن ابن عجلان، عن سعيد المقربي، عن أبي هريرة. وخالفه أبو خالد الأحمر فرواها، عن ابن عجلان، عن عبد الجليل بن حميد، عن خالد بن أبي عمزان، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال مرسلاً.

ورواه ابن عيينة، عن ابن عجلان مرسلاً، لم يجاوز به ابن عجلان، وقول أبي خالد الأحمر أصحها.

(112) ابن أبي حاتم، علل الحديث (100 / 2) (1793).

(113) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (395 / 5).

(114) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (57 / 4).

2-فظاهر الإسناد رجاله ثقات، وهو معنى قول أبي حاتم. لكن نرى أن هذا غريب، أي قوي من هذا الطريق. لكنه معلوم عند أبي حاتم، وليس هذا بحثنا.

3-وعبدالعزيز الذي تفرد بهذا الطريق من الطبقة السابعة وهم كبار أتباع التابعين كما في التقرير⁽¹¹⁶⁾.

الحديث العاشر: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَمَيَّةَ السَّاوِيَّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُوسَى التَّيْمِيِّ الْبُخَارِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْقُجَارِ⁽¹¹⁷⁾ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ يَحِيَّى بْنِ يَعْمَرَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ سُئِلَ : مَنْ أَحْسَنُ النَّاسِ صَوْتاً بِالْقُرْآنِ قَالَ : أَخْوَفُهُمُ اللَّهُ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّ طَلَقَ بْنَ حَبِيبٍ مِنْ أَخْوَافِهِمْ لِلَّهِ⁽¹¹⁸⁾ . فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ⁽¹¹⁹⁾ .

أقول:

1-الحادي أورده الدارقطني في العلل وقال: رواه شيخ من أهل خراسان، يقال له عبد الله بن كيسان، لم يكن بالقوى، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح⁽¹²⁰⁾.

2-عبدالله بن كيسان ترجمه ابن أبي حاتم، وقال: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث⁽¹²¹⁾.

3-جمع أبو حاتم بين الغرابة والكارهة ليدل على سقوط هذا الخبر وأنه تفرد غير محتمل.

الحادي عشر: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ مَوْلَى الْجَرَادِيَّينَ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ فَسَامَةَ بْنِ زُهَيرٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ .

فَقَالَ : أَبُو سَعِيدٍ هَذَا ، هُوَ الْخَسَنُ بْنُ دِينَارٍ .

فذكرت هذا الحديث لابن الجنيد الحافظ، فقال: كان إسحاق بن أبي كامل الباوردي بغداد يسأل عن هذا الحديث، وكنا نرى أنه غريب، فقد أفسد علينا أبو حاتم رحمة الله لما بين أنه الخسن بن دينار.

.16) ص(115)

(116) ابن حجر، تقرير التهذيب ص 359

(117) قال في تاج العروس (13/267) وقال ابن القراب: وإنما لُقِبَ بِهِ لِحُمْرَةِ وَجْنَتِيهِ . قُلْتَ كَائِنَهُ مُعَرَّبٌ: غنجه آر.

(118) أخرجه الخليلي في الإرشاد 3/969 من طريق اسحاق بن حمزة عن عيسى بن موسى به.

(119) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/119)(1850).

(120) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/384)

(121) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/143).

قال أبو محمد : الحسن بن دينار متروك الحديث⁽¹²²⁾.

أقول:

1-الحديث أخرجه من هذا الطريق أبو أحمد الحكم في ترجمة أبي سعيد مولى جراد، فقال: عن أبي سهل عوف بن أبي جميلة الهجري، روى عنه أبو يعقوب إسحاق بن إدريس الأسواري ، وإسحاق ذاہب الحديث⁽¹²³⁾. واسحاق ترجمه ابن أبي حاتم وقال: سمعت أبي يقول: تركه علي ابن المديني. سأله أبي عنه فقال: ضعيف الحديث. سئل أبو زرعة عنه فقال: واهي الحديث، ضعيف الحديث، روى عن سويد بن إبراهيم وأبي معاوية أحاديث منكرة⁽¹²⁴⁾.

2-بين أبو حاتم أن أبي سعيد مولى جراد هو الحسن بن دينار، والحسن متروك الحديث كما ذكر ابن أبي حاتم هنا.

3-ومما يدل على خطأ الاسناد هذا ووهم راويه أن الحديث مروي من طرق عن عوف عن قسامته من قوله⁽¹²⁵⁾.

4-وقد استوقفني قول ابن الجنيد عن هذا الحديث: وكنا نظن أنه غريب، وقلبت العبارة، فلم يتبيّن لي معنى غريب هنا إلا أن يريد بها النكارة.

الحديث الثاني عشر: وَسَأَلَتْ أُبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ بْنِ أُبِي خَيْرَةِ السَّدُوْسِيِّ ، بِمِصْرَ ، قَالَ : حَذَّثَنَا عَمْرُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ مُقَدَّمٍ ، قَالَ : حَذَّثَنَا حَنَظَّةُ السَّدُوْسِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَّسَ بْنَ مَالِكٍ ، يَقُولُ : أَمْرَنَا أَلَا تَزِيدَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَلَىٰ وَعَلَيْكُمْ⁽¹²⁶⁾.

قال أبي : حديث حنظلة إن كان محفوظا فهو غريب⁽¹²⁷⁾.

أقول:

1-هذا الاسناد لم أقف عليه إلا هنا وهذه ترجمة رجاله:
محمد بن هشام السدوسي، قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: صدوق⁽¹²⁸⁾.

(122) ابن أبي حاتم، علل الحديث (147 /2).

(123) أبو أحمد الحكم ، الأسامي والكتني 5/71.

(124) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (213 /2).

(125) أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف 7/223 و الخلال في السنة (1560) ، وابن بطة في الإبانة (964).

(126) لم أقف عليه من هذا الطريق وكذلك قال محققون العلل طبعة سعد الحميد . وأصل الحديث مخرج في "الصحابيين" من حديث أنس: فقد أخرجه البخاري (6258) ، ومسلم (2163) من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن جده أنس؛ أن رسول الله (ص) قال: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» .

(127) ابن أبي حاتم، علل الحديث (255 /2).

(128) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (117 /8).

عمر بن علي ترجمه ابن أبي حاتم وقال: قال أحمد يعني ابن حنبل عمر المقدمي ثقة.
وقال: سألت أبي عنه فقال محله الصدق ولو لا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة غير أنا
نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة⁽¹²⁹⁾.

حنظلة السدوسي، قال ابن أبي حاتم: سئل يحيى بن معين عن حنظلة بن عبيد الله
السدوسي فقال. ضعيف، سمعت أبي يقول: حنظلة السدوسي ليس بقوى⁽¹³⁰⁾.

ـ 2ـ فهذا اسناد ضعيف الحال حنظلة وقد تفرد به عن أنس، فقول أبي حاتم: حديث حنظلة
إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا فَهُوَ غَرِيبٌ، أي منكر لا يصح.

الحديث الثالث عشر: وَسَأَلَ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ أَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، عَنِ ابْنِ عَيْنَةَ ،
عَنِ ابْنِ أَبِي خِدَاشِ ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَمَالِكِ :
أَطْعُمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ ، وَأَطْعُمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ الْحَدِيثُ⁽¹³¹⁾.

قال أبي : لم أجد هذا الحديث عند الحميدي في مسنه ، ولا عند علي بن المديني فإن
كان محفوظا فهو غريب.

فُلُثُ : عَلَى مَا يصْنَعُ ؟ قال : لعله أن يكون عندهما موقوفا⁽¹³²⁾.
أقول :

ـ 1ـ تقدم السؤال في علل ابن أبي حاتم:
وسأله أبو عبيدة عن حديث رواه ابن أبي عمر العذني ، عن سفيان بن عيينة ، عن إبراهيم بن
أبي خداش ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظلوكين: أطعموه ممما
تأكلون ... ، الحديث؟

قال أبي: لم يكن هذا الحديث عند الحميدي ، ولا عند علي المديني ، ولم نجده عند أحد
من أصحاب ابن عيينة.

قال أبي: ولم أزل أفتئش عن هذا الحديث ، وهمني جدا ، حتىرأيت في موضوع: عن ابن
عيينة ، عن إبراهيم بن أبي خداش ، عن ابن عباس ، موقوف ؟ فقلت: إن رفعه ليس له
معنى ؛ والصحيح موقوف⁽¹³⁴⁾.

(129) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (124125/6)

(130) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (241/3).

(131) لم أقف عليه مرفوعا من هذا الطريق ، ولا محقق العلل طبعة د. سعد الحميد.

(132) رواه موقوف الشافعي في "مسنه" (216)، ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (15615) وفي "السنن
الكبرى" (15779): أَنَّا أَبْنُ عَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي خِدَاشِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهِبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبْنَ عَبَّاسٍ،

(133) علل الحديث، ابن أبي حاتم (2434)(307/2).

(134) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2307).

2-والطريق المفروع عن ابن عيينة رفعه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى ترجمه ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي عنه قال: كان رجلاً صالحاً وكان به غفلة، ورأيت عنده حدثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة، وهو صدوق⁽¹³⁵⁾.

3-فابن أبي عمر رغم ثقته إلا أن حديثه عن ابن عيينة فيه مقال، فالذى ترجح لدى ان معنى قول أبي حاتم: فإن كان محفوظاً فهو غريب. أي منكر مرفوعاً، وال الصحيح فيه الوقف.

نتائج البحث: بعد هذا التطواف خلصنا الى أهم النتائج:

- 1- أول من عرّف الحديث الغريب هو الامام الترمذى في جامعه.
- 2- وصف الحديث بالغرابة في كتب العلل قليل ونادر ففي علل الترمذى (3) أحاديث، وفي علل ابن أبي حاتم(13) حدثاً.
- 3- أطلق الترمذى الغرابة ويريد التفرد ، ووقع التفرد في طبقة أتباع التابعين.
- 4- بعد الدراسة تبين أن جميع الأحاديث المحكوم عليها بالغرابة في علل الترمذى كلها مقبولة.
- 5- أطلق أبو حاتم الغرابة في أكثر الأحاديث على الأحاديث التي ظاهرها الصحة، لكن تبين له بعد الدراسة وتقييشه الطرق أنها معلولة.
- 6- استعمل أبو حاتم مصطلح "كنا نظنه غريب" أي قوي أو محفوظ.
- 7- جمع أبو حاتم في حديث بين الصحة والحسن والغرابة. مما يدل على أن الغرابة لا تنافي الصحة.
- 8- في القليل النادر أطلق أبو حاتم الغريب على الطريق المنكر الضعيف لضعف أحد رواته، أو أن رفعه غريب وال الصحيح موقوف.
- 9- طبقة التفرد في علل ابن أبي حاتم هي كذلك طبقة أتباع التابعين.
- 10- تبين أن مصطلح غريب في كتب العلل لا يراد به حكم بالضعف وإنما يراد به التفرد ، وهذا التفرد قد يكون صحيحاً.
وفي الختام أوصي بدراسة فاحصة للأحاديث التي حكم عليها الترمذى بالغرابة في جامعه ودراستها دراسة استقرائية.
وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(135) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/124).

المصادر والمراجع

- 1- البخاري، محمد بن إسماعيل، *الصحيح*، 1422، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجا.
- 2- البخاري، محمد بن إسماعيل، (د.ت) ، *التاريخ الكبير*، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي وأخرون، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.
- 3- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (د.ت) *السنن الكبرى*، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.
- 4- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، 1990م، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية .
- 5- الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة، 1995م، *الجامع* ، تحقيق أحمد محمد شاكر وأخرون، (د.ط) ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 6- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، 1427 هـ - 2006 م، *علل الحديث* ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، السعودية-الرياض، مطباع الحميضي.
- 7- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن، (د.ت) *الجرح والتعديل* ، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 8- الحكم، محمد بن عبد الله بن حمدویه، 1411 – 1990 ، *المستدرک على الصحيحین*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 9- ابن حبان، أبو حاتم البستي،(د.ت) *الثقافات*، (د.ط) ، دمشق ، دار الفكر.
- 10- ابن حبان، أبو حاتم البستي،(د.ت)، كتاب *المجرورين*، تحقيق محمود إبراهيم زيد،(د.ط)، حلب، دار البارز.
- 11- ابن حبان، أبو حاتم البستي، 1993م، *الصحيح*، ترتيب ابن بلبان، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة .
- 12- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1984م، *تهذيب التهذيب* ، ط1، دمشق، دار الفكر.
- 13- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1986م، *تقریب التهذیب* ، تحقيق محمد عوامة، ط1، سوريا، دار الرشید .
- 14- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني 1421 هـ - 2001 م، *المسند* ، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وأخرون، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

- 15- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، 1408 هـ - 1988 م، *الجامع في العلل ومعرفة الرجال* رواية، المروذى وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، ط1، بومباي-الهند- الدار السلفية
- 16- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، 1422 هـ - 2002 م ، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ط1 ، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 17- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، 1405 هـ - 1985 م، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. تحقيق وتحريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، الرياض، دار طيبة.
- 18- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، 1424 هـ - 2004 م، *السنن* ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهم، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 19- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، *السنن*، 1430-2009، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط1، دار الرسالة العالمية.
- 20- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، 1382 هـ - 1963 م، *ميزان الاعتدال*، تحقيق: علي محمد الجاوي، ط1، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- 21- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، 1413 هـ - 1993 م، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، ط2، بيروت ، دار الكتاب العربي.
- 22- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، 1983م، *فتح المغيث* ، ط1،بيروت، دار الكتب العلمية.
- 23- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، *الطبقات الكبرى*، 1410 هـ - 1990 م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، *تدريب الرواية*، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.
- 25- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (د.ت)، *علوم الحديث* ، تحقيق د.نور الدين عتر،(د.ط)، بيروت، دمشق، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر.
- 26- الطبراني، سليمان بن أحمد،(د.ت)، *المعجم الكبير* ، تحقيق حمدي السلفي، (د.ط)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- 27- الطبراني، سليمان بن أحمد الشامي، *المعجم الأوسط* ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط1، القاهرة - دار الحرمين.

- 28- الطبراني، سليمان بن أحمد ، 1413هـ، *الدعاء* ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 29- الطحاوي، أحمد بن محمد سلامة، 1994م، *شرح معانى الآثار*، حققه محمد زهري التجار ومحمد سيد، ط1، الرياض، عالم الكتب.
- 30- ابن عبدالبر، أبو عمرو يوسف بن عبدالله، 1411هـ، *التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد*، تحقيق مجموعة من الباحثين، (د.ط)، المغرب، وزارة الأوقاف المغربية .
- 31- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، *معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم*، 1405 - 1985، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1، المدينة المنورة- مكتبة الدار .
- 32- العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، 1970م، *التقييد والإيضاح*، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، دمشق، دار الفكر.
- 33- ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله، 1995م، *تاريخ مدينة دمشق*، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامه العمري، (د.ط) دمشق، دار الفكر.
- 34- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، 1404هـ - 1984م، *الضعفاء الكبير*، المحقق: عبد المعطي أمين قلعي، ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية.
- 35- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الفزويني الرازي، 395هـ، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، 1399هـ - 1979م. دمشق ، دار الفكر
- 36- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، 1430هـ - 2009م، *السنن*، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بالي - عبد اللطيف حرز الله، ط1، بيروت ، دار الرسالة العالمية.
- 37- المزني، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحاج، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، 1400 - 1980، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 38- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*، 1399 - 1979، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- 39- النسائي، أحمد بن شعيب، 1991م، *السنن الكبرى*، تحقيق د.عبدالغفار البنداري وسيد كسرامي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 40- أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني، (د.ت) حلية الأولياء ، (د.ط)، دمشق، دار الفكر .

1. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, 1422, *Al-Jami Al-Sahih* (In Arabic) the investigator: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, i 1, Dar Touq Al Najat
2. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, , *the great history*, (In Arabic) investigation by Sheikh Abd al-Rahman al-Muallami and others, Damascus, Dar al-Fikr.
3. Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Ibn Al-Hussein Bin Ali, (d.) *Al-Sunan Al-Kubra*, (In Arabic), Damascus, Dar Al-Fikr.
4. Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Ibn Al-Hussein Bin Ali, 1990 AD, *Sha`ab Al-Iman*, (In Arabic), edited by Muhammad Al-Saeed Bin Bassiouni Zaghloul, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
5. Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Surah, 1995 CE, *Al-Jami* '(In Arabic), verified by Ahmad Muhammad Shaker and others, (d. T), Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
6. Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin al-Mundhir al-Tamimi, 1427 AH - 2006 CE, *the reasons for hadith*, (In Arabic), investigation: a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. / Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy, i 1, Saudi-Riyadh, Al-Humaidhi Press.
7. Ibn Abi Hatim, Abdul Rahman, (d.) *Al-Jarh and Al-Ta'deel*, (In Arabic), Beirut, House of Revival of Arab Heritage
8. Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Hamdawiya, 1411-1990, *Al-Mustadrak Ali Al-Sahihin*, (In Arabic) edited by: Mustafa Abdel-Qader Atta, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kotob Al-Alami
9. Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, (d. T) *Al-Thiqaat*, (In Arabic), Damascus, Dar Al-Fikr.
10. Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, (d. T), *Kitab al-Majrooheen*, (In Arabic), edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, (d. T), Aleppo, Dar Al-Baz
11. Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, 1993 AD, *Al-Sahih*, (In Arabic), arranged by Ibn Belban, edited by Sheikh Shuaib Al-Arna'ut, 2nd Edition, Beirut, Al-Risalah Foundation.
12. Ibn Hajar, Ahmad Ibn Ali Al-Asqalani, 1984 AD, *Tahdheeb Al-Tahdheeb*, (In Arabic), 1st Edition, Damascus, Dar Al-Fikr.
13. Ibn Hajar, Ahmad Ibn Ali Al-Asqalani, 1986 AD, *Approving Al-Tahdheeb*, (In Arabic), Editing Muhammad Awama, First Edition, Syria, Dar Al-Rashid.

14. Ibn Hanbal, Ahmad Ibn Muhammad Al-Shaibani 1421 AH - 2001 AD, *Al-Musnad*, (In Arabic), the investigator: Shuaib Al-Arna'ut - Adel Morshed, and others, First Edition, Beirut, Al-Risala Foundation.
15. Ibn Hanbal, Abu Abdullah Ahmad Ibn Muhammad Ibn Hanbal Ibn Hilal, 1408 AH - 1988 AD, *Al-Jami` in the Ills and Knowing the Men, a narration*, Al-Marwadhi and others, (In Arabic), , the investigator: Dr.
16. Al-Khatib, Ahmad bin Ali bin Thabet, 1422 AH - 2002 CE, *History of Baghdad*, (In Arabic), investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami.
17. *Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar, 1405 AH - 1985 CE, the causes mentioned in the hadiths of the Prophet.* (In Arabic), Achievement and production: *Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi, 1st floor, Riyadh, Dar Taibah.*
18. Al-Daraqutni, Ali bin Omar bin Ahmed, 1424 AH - 2004 CE, *Al-Sunan*, (In Arabic), verified and corrected its text and commented on it: Shuaib Al-Arna'ut, Hassan Abdel Moneim Shalabi, Abd Al-Latif Harz Allah, Ahmad Barhoum, 1st floor, Beirut, Al-Rasal Foundation
19. Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq, 1430-2009, *Al-Sunan*, (In Arabic), edited by Shuaib Al-Arna'ut, Edition 1, Dar Al-Risalah Al-Alamiah
20. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz, 1382 AH - 1963 CE, *Balance of Moderation*, (In Arabic), edited by: Ali Muhammad al-Bajawi, First Edition, Beirut - Lebanon, Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing.
21. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed, 1413 AH- 1993 CE, *History of Islam and the Deaths of Celebrities and Celebrities*, (In Arabic), Investigator: Omar Abd al-Salam al-Tadmouri, 2nd Edition, Beirut, Dar al-Kitaab al-Arabi.
22. Al-Sakhawi, Shams Al-Din Muhammad bin Abdul-Rahman, 1983 AD, *Fath Al-Moghith*, (In Arabic), 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami
23. Ibn Saad, Muhammad bin Saad bin Munea, *Tabaqat al-Kubra*, (In Arabic), 1410 AH - 1990 CE, edited by: Muhammad Abd al-Qadir Atta, 1st Edition, Beirut, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
24. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr, (d. T), *training the narrator*, (In Arabic), investigation by Abd al-Wahhab Abd al-Latif, (d. T), Beirut, Dar al-Fakr
25. Ibn Al-Salah, Abu Amr Othman bin Abdul-Rahman, (d. D), *Science of Hadith*, (In Arabic), verified by Dr. Nur al-Din

- Ater, (d. T), Beirut, Damascus, House of Contemporary Thought, and House of Thought.
26. Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, (d. T), ***The Great Dictionary***, (In Arabic), edited by Hamdi Al-Salafi, (d. T), Cairo, Ibn Taymiyyah Library.
 27. Al-Tabarani, Suleiman Bin Ahmed Al-Shami, ***Al-Mujam Al-Awsat***, (In Arabic), Edited by: Tariq Bin Awad Allah Bin Muhammad, Abdul-Mohsen Bin Ibrahim Al-Husseini, First Edition, Cairo - Dar Al-Haramain
 28. Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, 1413 AH, ***Supplication***, (In Arabic), edited by Mustafa Abdel-Qader Atta, First Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ulmiyyah
 29. Al-Tahawi, Ahmed bin Muhammad Salama, 1994 AD, ***Explanation of the Meanings of Archeology***, (In Arabic), verified by Muhammad Zuhri Al-Najjar and Muhammad Sayed, 1st Edition, Riyadh, The World of Books.
 30. Ibn Abd al-Barr, Abu Amr Yusuf bin Abdullah, 1411 AH, ***introducing the meanings and evidence in al-Muwatta***, (In Arabic), verified by a group of researchers, (d. I), Morocco, the Moroccan Ministry of Endowments
 31. Al-Ajali, Abu Al-Hasan Ahmed bin Abdullah bin Saleh, 1405-1985, ***Knowledge of trustworthy men of scholars and hadiths and of the weak and mentioning their doctrines and their news***, (In Arabic), the investigator: Abd Al-Alim Abd Al-Azim Al-Bastawi, 1st edition, Medina - Al-Dar Library.
 32. Al-Iraqi, Abdul Rahim Bin Al-Hussein, 1970 AD, ***Restriction and Clarification***, (In Arabic), edited by Abdul Rahman Muhammad Othman, 1st Edition, Damascus, Dar Al-Fikr.
 33. Ibn Asaker, Ali bin Al-Hussein bin Hibat Allah, 1995 AD, ***History of the City of Damascus***, (In Arabic), investigation by Muheb al-Din Abu Sa'id Umar bin Thamim al-Omari, (d. I) Damascus, House of Fikr.
 34. Al-Aqili, Abu Jaafar Muhammad Ibn Amr Ibn Musa, 1404 AH-1984 AD, ***Al-Da'fah Al-Kabeer***, (In Arabic), Investigator: Abd Al-Mu'ti Amin Qalaji, 1st Edition, Beirut, The Scientific Library House.
 35. Ibn Faris, Ahmad bin Faris bin Zakaria al-Qazwini al-Razi, 395 AH, ***Dictionary of Language Standards***, (In Arabic), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, 1st ed. 1399 AH - 1979 AD. Damascus, the house of thought
 36. Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini, 1430 AH - 2009 CE, ***al-Sunan***, (In Arabic), the investigator: Shuaib al-Arnaout - Adel Murshid - Muhammad Kamil Karah

- Belli - Abd al-Latif Harz Allah, 1st ed., Beirut, Dar al-Risala al-Alamiya
37. Al-Mazi, Yusuf bin Abdul Rahman bin Yusef, Abu Al-Hajjaj, 1400-1980, *Tahdheeb Al-Kamal in the names of men*, (In Arabic), investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, 1st floor, Beirut, The Message Foundation
 38. Ibn Ma'in,: Abu Zakaria Yahya bin Mu'in bin Aun, 1399-1979, *Tarikh Ibn Ma'in (Al-Douri's narration)*, (In Arabic), investigator: Dr. Ahmad Muhammad Nur Saif, 1st floor, Makkah, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage.
 39. Al-Nasa'i, Ahmad Ibn Shuaib, 1991 CE, *Al-Sunan Al-Kubra*, (In Arabic) edited by Dr. Abd Al-Ghafar Al-Bendari and Sayed Kesraoui, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami
 40. Abu Naim, Ahmad bin Abdullah Al-Asbahani, (d.) *Hilyat Al-Awliya*, (In Arabic) (d. T), Damascus, Dar Al-Fikr.